الحياة الرعوية الزراعية و استغلال المجالات الجبلية
التوازنات و الاختلالات: حالة الأوراس

***زرايب الصالح **شراد صلاح الدين**
*** جامعة باتنة**
****جامعة قسنطينة**

تاريخ الإستلام 2010/02/10– تاريخ القبول 2011/05/28

ملخص

المميزات الطبيعية لجبال الأوراس التي تفصل بين الهضاب العليا الشرقية بالشمال و الزيبان بالجنوب، جعلت منه إحدى أهم المحيطات الحياتية القديمة في سلسلة الأطلس الصحراوي، و ذلك بفعل التحكم في تسيير مختلف مركباته البشرية و الطبيعية دون استثناء، حيث مارست مجتمعاته نشطات مختلفة ثقافية و اجتماعية اقتصادية أساسها الحياة الزراعية الرعوية.

بعد مطلع الستينات عرف الأوراس تدخلات عديدة مارستها الدولة و السكان أدت إلى ظهور وظائف جديدة و سوق نقدية، ساهمت في تفكيك الحيات الزراعية الرعوية التي انجر عنها انتقال المجال من طابعه الاستغلالي المتزن إلى الطابع المركز أدى إلى عدة انعكاسات سلبية على مستوى الأنظمة الجغرافية الطبيعية و التنموية و انتقال الوسط الجبلي من محيط يعمل على دمج السكان ضمن مركب إنتاجي متكامل يتجاوب مع الواقع المحلي بكل مضامينه إلى مجال يمثل خزان لتصدير السكان من مختلف الأعمار في اتجاه المدن.

الكلمات المفتاحية: جبال الأوراس – الحيات الزراعية الرعوية –– الاجتماعية الاقتصادية – التوازن – الاختلالات –– التنمية المحلية.

Résumé

Les caractéristiques naturelles des monts des Aurès ont fait de cette région l'une des principales aires de vie de l'Atlas saharien. L'économie reposait, essentiellement, sur l'agro-pastoralisme et grâce à la maitrise de la gestion Diverses composantes du milieu, les habitants exerçaient diverses activités économiques, sociales et culturelles.

Au lendemain de l'indépendance, l'Aurès a connu de multiples interventions de l'Etat et de la population qui ont engendré de nouvelles fonctions et ont abouti à une régression de la vie agro-pastorale. Il en résulta le passage d'une exploitation équilibrée de l'espace à une exploitation concentrée, contractée, ce qui a eu des conséquences négatives sur les milieux naturels. En outre cela a eu pour effet la mutation des fonctions de cet espace montagnard qui auparavant assurait une intégration spatio-économique des habitants en adéquation avec la réalité locale. Désormais et en raison des déséquilibres produits il est devenu un espace réservoir d'habitants qui ont pour objectif le départ vers les villes.

Mots clés : Monts de l'Aurès - La vie agro-pastorale – niveau socio-économique - l'équilibre – déséquilibre – veloppement local.

Summary

The natural features of the Aures Mountains made this area one of the major areas of life of the Saharan Atlas. Economy relied essentially on the agro-pastoralisme and control the management of various components of the environment, people exercised various economic, social and cultural activities. In the wake of independence, the Aurès mountains known multiple State and population interventions have created new functions and resulted in a regression agro-pastorale life. Result was the passage of balanced operation, contracted, space operations which had a negative impact on natural environments. In addition it had to effect the transfer functions of this mountain area which was previously spatio-économique integration of the inhabitants in adequacy with the local reality. Now and because product imbalances it became a space tank inhabitants who designed initially to the cities.

Keywords : Analysis, space, factorial, alternative, zone, homogeny.

© جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر, 2011

المقدمة

الأوراس مجال حياتي قديم

تتربع جبال لأوراس على مساحة تقدر بحوالي 9000 كم^2 ، تظهر في شكل سلاسل جبليه تتميز بقمم صخرية ذات طابع حاد في الأقسام الجنوبية وشبه حاد في الأقسام الشمالية، يقدر متوسط ارتفاعها ب 1000م.

تظهر بسفوح غير منتظمة ومتباينة ذات واجهات شرق غرب وشمال جنوب تتخللها عدة أودية تشكل مجموعة أحواض أهمها حوضي وادي الأبيض ووادي عبدي المركزيتين أين تتركز حاليا معظم النشطات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الجبلية.

هذه الخاصية الطبوغرافية سمحت بظهور عدة نطاقات مناخية انتقالية من المناخ الجاف إلى الشبه رطب، تتطور في ظلها ترب معظمها غير متطورة (RYENKOV, 1967.P49)، و غابات الصنوبر الحلبي و البلوط الأخضر في الشمال و أحراش و نباتات سهبية و صحراوية في الجنوب.

هذه الخصائص جعلت من الأوراس مجال لعدة نشاطات زراعية و رعوية منذ القديم، و يصف ذلك بروكوب في الربع الأول من القرن الرابع بما يلي :

–تتوفر منطقة الأوراس على بساتين و حقول كثيرة لإنتاج الحبوب و الفواكه (J.MORIZOT.P49).

إلى جانب هذه القراءة التاريخية هناك آثار أركيولوجية تؤكد الحياة الزراعية القديمة تعود للفترة الرومانية (J.Baradez.1991.P174)، تتمثل هذه الآثار العديدة في قنوات السقي و السدود الصغيرة التي تظهر في جهات عديدة على مستوى السفوح، و بمحاذاة المجاري المائية الرئيسية.

هذه القراءات التاريخية و الملاحظات الميدانية تعتبر بمثابة مؤشرات تدل على وجود ديناميكية اقتصادية في المنطقة الجبلية، بل و يتعدى مداها ليصل المدن المجاورة (بسكرة، تبديوس، تهودة،تيموقادي...الخ)، عبر شبكة طرق تربط المنطقة الجبلية بمحيطها (BIRBENT,1964,P.36) هذا من جهة و من جهة أخرى تدل على التوازن بين السكان و وسطهم الطبيعي.

بعد الفترة الرومانية و إلى غاية دخول الإدارة الفرنسة للمنطقة سنة 1844 عرفت المدن المحيطة بالكتلة الجبلية تدهورا كبيرا نتيجة لمختلف الغزوات الوندالية و البيزنطية و غيرها مما أثر على العلاقات الاقتصادية التي كانت تربط بين المحيطين (الجبل و المدن المحيطة به). ترتب عن ذلك انتقال المجال الأوراسي من محيط اقتصادي متوازن إلى محيط يمثل ملجأ.

بعد دخول الإدارة الفرنسية ازداد تأثر الحياة المحلية بفعل مختلف الممارسات التي انتهجت في الأوراس كالضرائب العشوائية التي فرضت على السكان من بينها ضريبة 1871 التي قدرت بحوالي 207565 ف.ف و ضريبة 1885 التي قدرت بـ 25000 ف.ف (محمد الطاهر عزوي 1986.ص65)، إضافة إلى التهديدات المختلفة كقطع كل الأشجار المثمرة و صدور قوانين سيناتوس كونسيلت (1863) التي أدت إلى ظهور ملكيات جديدة تابعة للدولة و كان ذلك على حساب المراعي مما أثر سلبا على حركة تنقل المواشي التي تمثل لدى المحليين جزء كبير من اقتصادهم الفلاحي، و في مقابل ذلك وفرت الإدارة الجديدة عدد قليل جدا من الوظائف في قطاع الخدمات، بلغ عددها في بلدية أريس سنة 1958 حوالي 250 وظيفة أي ما يعادل 3.6 % من إجمالي العمالة في البلدية (R.C.M. ARRIS.1958.P7).

هذه الممارسات ترتب عنها استقرار العديد من السكان، حيث أنتقل عدد المراكز السكنية من 09 مراكز قبل 1832 ليصل إلى 34 مركز سنة 1961. لكن بالرغم من ذلك بقيت الحيات الزراعية الرعوية الميزة الرئيسية للمنطقة وذلك بفعل إرادة الأفراد و التحكم في تسيير المجالات الإنتاجية.

II/– الحياة الزراعية الرعوية: توازن في تنظيم الاستغلال المجال.

المعطيات المناخية الصعبة التي يميزها الجفاف وفقر التربة و قلة الأراضي الزراعية التي تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 56853 هكتار منها حوالي 12130 هكتار في المحيط المسقي أي ما يعادل حوالي 21 % من إجمالي المساحة الزراعية، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة التي قدرت بحوالي 100 ن/ كلم ^{2} سنة 1932 (M.Côte.1982.P64).

هذه كلها عوامل ساهمت خلال الفترات القديمة في تحديد نمط حياة السكان النصف الرحل لممارسة النشاط الزراعي و الرعوي لتخطي صعوبات الحياة ، و ذلك بفعل تنظيمات مجالية بسيطة في تطبيقاتها و فعالة إلى حد كبير في نتائجها.

1/– التنظيمات المجالية : تطبيق نظام المجالات التكاملية.

تنظيم الاستغلال المجال يبدو متباينا من جهة لأخرى (الخريطة رقم 1) تبعا للخصوصية الطبيعية، و يظهر ميدانيا بالشكل التالي:

1–1/– تنظيم استغلال قاعدة الأحواض : يعتبر هذا الجزء من المنطقة الجبلية بمثابة المحيطات المسقية، يعتمد عليها المحليين في الإنتاج الزراعي لتوفرها على أخصب الأراضي (أراضي المساطب، و الأحادير)، و مختلف مصادر مياه السقي السهلة الاستعمال ، كتحويل مياه الأودية الرئيسية بواسطة سدود تقليدية التي بلغ عددها سنة 1978 حوالي 364 سد (MARA.1982.P73)، و تهيئة الينابيع التي يبلغ

متوسط تدفقها حوالي 12.5ل/ثا (المديرية الولائية للري 1998)، هذه المعطيات تسمح لضمان المردود الزراعي في أدنى الشروط المناخية، و تضمن معظم الاحتياجات الزراعية خاصة منها الخضر و الفواكه ...الخ.

هذه الأهمية الزراعية فرضت على المحليين امتداد فترة الاستغلال لمدة كبيرة تقدر تقريبا بخمسة أشهر تمتد من أواخر شهر ماي الذي يوافق بداية حاجة المزروعات للمياه و تنتهي في شهر سبتمبر الذي يوافق فترة نهاية جمع المحاصيل الزراعية.

1-2/- تنظيم استغلال السفوح : هذه الأجزاء من المجال الجبلي تمثل محيطات الزراعات الجافة (القمح، الشعير) و المراعي الصيفية، و عادة تكون فترة استغلال هذا المجال موازية لفترة استغلال مجال الأحواض، حيث يتم تنقل الأفراد من قاعدة الأحواض إلى السفوح لفترات متوالية قصيرة لا تتعدى أيام قليلة للقيام بعمليات جني محاصيل

الحبوب التي تمتد من أواخر شهر جوان إلى أواخر شهر جويلية.

خلال التنظيمين السابقين يبقى القطيع يتنقل بين السفوح و أعالي الجبال لاستغلال المراعي الغابية، و مناطق الأحراش التي تمثل أهم المراعي الصيفية.

1-3/- تنظيم استغلال الأقدام الجنوبية : تمثل الأقدام الجنوبية للأوراس محيط المراعي الشتوية و إنتاج التمور و بعض الزراعات الجافة (القمح، الشعير) تمتد فترة استغلاله من شهر أكتوبر الذي يوافق موسم جني التمور إلى غاية شهر ماي، حيث تكون المراعي الصيفية مؤهلة للاستغلال بعد التساقطات الشتوية و الربيعية يتم تنقل المربيين في اتجاه الأقدام الجنوبية خلال فترات كل فترة يقطع فيها المربيين مسافة معينة تتراوح بين 5 و 10 كلم و ذلك عبر طرق مختلفة كل واحدة منها تمثل مجال رعوي تابع لقبيلة معينة.

خلال هذه التنقلات بين المراعي يقضي المربيين فترة طويلة في أعالي الأقدام الجنوبية قبل و صولهم إلى النهايات السفلى للأقدام و يعود السبب في ذلك إلى مدى الأهمية النباتية التي تميز هذه الأجزاء، لكونها تمثل مناطق انتقالية بيوحيوية تحتوي على أحراش و نباتات سهبية و صحرواية مما يعطيها ميزة أهم مناطق المراعي الشتوية خلال تنقلات السكان بين مختلف المجالات يبقى السكن تابع لذلك رغم وجود عدة تجمعات سكنية صغيرة (مداشر).

لكن بعد دخول الإدارة الفرنسية استقر العديد من السكان مما أدى إلى مضاعفة عدد هذه المراكز عدة مرات نتيجة لسياسة التحشيد و تصنيف أهم المراعي الصيفية (الغابات) ضمن ملكية الدولة التي ترتب عنها تناقص كبير في عدد من رؤوس القطيع التي تراجعت في حوض وادي الأبيض من 129950 رأس سنة 1920 (عزوز محمد الطاهر 1986.ص 24) لتصل إلى 64574 رأس سنة 1968 أي بنسبة نقصان تقدر بحوالي 50 % (إحصائيات مديرية الفلاحة، أريس 1968).

2/- نتائج التنظيم القديم لاستغلال المجال : توازن في استغلال المجال

نلاحظ من خلال التنظيمات السابقة لاستغلال المجال الأوراسي ، نوع من التوازنات في استعمال المجال و يظهر ذلك ميدانيا على مستوى المجال الطبيعي و الاجتماعي و الاقتصادي بالشكل التالي :

2-1/- على مستوى المجال الطبيعي :

أ/- تركيز الاستغلال يظهر بشكل كبير على كل من مجال قاعدة الأحواض و الأجزاء العليا للأقدام الجنوبية، نظرا للإمكانيات الزراعية و الرعوية التي تبديها هذه المجالات الطبيعية.

ب/- تركيز الاستغلال يظهر أقل على مناطق السفوح العليا ضواحي جبل لزرق والجهات السفلى للأقدام الجنوبية جبال حمر خدو، و ذلك لقلة إمكانيتهما الزراعية و الرعوية (ترب فقيرة، غياب مياه السقي، انحدارات شديدة...الخ).

ج/- تقسيم المجالات الإنتاجية إلى قسمين رئيسيين، قسم شمالي و قسم جنوبي، كل واحد منهم يتم استغلاله لمدة تقدر بنصف سنة.

نستخلص مما سبق أن التدخلات على مستوى المجال الطبيعي تتم بتنظيم محكم إلى حد بعيد و ذلك بفعل تطبيق مبدأ الأفضلية في الاستغلال الذي يأخذ من كل جهة دون المساس بإمكانياتها، باستثناء الغابات التي تتأثر بفعل بعض التدخلات خاصة منها الرعوية مما أدى إلى تراجع مساحات كبيرة منها قدرت خلال القرنين الماضيين بحوالي نصف مما هي عليها اليوم (W.HARBACH.1975.P5)، مما يوحي لنا بخطر اختلال بعض التوازنات البيئية التي تنجر عليها انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية الاقتصادية لسكان الأوراس.

2-2/- على المستوى الاجتماعي الاقتصادي :

أ/- ظهور ديناميكية اجتماعية و اقتصادية محلية، بفعل تحقيق التكاملات الاقتصادية بين مختلف المجالات التي تمون بعضها البعض على طول امتداد الجبال.

ب/- ظهور سوق محلية كبيرة تتم فيها كل التبادلات التجارية أساسها المنتجات الفلاحية.

ج/- انتشار عدد كبير من المخازن قدر عددها في كل من حوض وادي الأبيض ووادي عبدي بحوالي 63 مخزن، مما يدل على أهمية التنوع والكم في الإنتاج الفلاحي في المنطقة الجبلية.

III/- بداية تعميق اختلال الحياة الرعوية الزراعية : العوامل و الانعكاسات

عرفت الحياة الزراعية بداية تأثراتها خلال الفترة الاستعمارية أين بدأ المحليون يعتمدون في حياتهم على مداخيل خارج النشاطات الفلاحية أو من خارج المنطقة الجبلية، حيث سجلت بلدية آريس سنة 1961 حوالي 130 عائلة من بين 1630 عائلة تعتمد في حياتها على مداخيل تأتي من خارج المنطقة و ووفرت الإدارة الفرنسية خلال نفس السنة حوالي 250 وظيفة جديدة أي ما يعادل حوالي 3.6 % من إجمالي العمالة في نفس البلدية (R.C.M.ARRIS.1961). مما يوحي لنا ببداية تحول الحياة الزراعية الرعوية.

هذه الحياة ازدادت تأثرا بعد الاستقلال نتيجة لممارسات ميدانية جديدة أربكت معظم العلاقات القديمة التي كانت تربط بين الفرد و وسطه (الخريطة رقم 2)، سعيا من وراء ذلك تحقيق التوازنات اللازمة دون مراعات الخصائص النوعية للوسط. مما أدى إلى ظهور إختلالات على مستوى مختلف المستويات الطبيعية و التنموية في وسط يعاني أصلا من مشاكل عديدة، بيئية و اجتماعية إقتصادية.

1/- **عوامل إختلال الحياة الزراعية الرعوية:** تجسيد مخططات دون مراعات الإمكانيات.

1-1/- ظهور مراكز جذب لاستقرار السكان : بعد الاستقلال أضحى المجال الأوراسي مفتوح أمام ممارسات عديدة جاءت في ظل مشاريع و مخططات عملت على استقرار العديد من السكان في مراكز سكنية مختلفة، بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، و كان ذلك انطلاقا من سياسات التقسيمات الإدارية التي لم تأخذ بعين الاعتبار المجالات المحلية القديمة، و قد ترتب عن تقسيمها الأخير 34 مركز بلدية، ساهمت في تفكيك الأنظمة الاجتماعية و استهلاك مساحات زراعية كبيرة بفعل توسعاتها العمرانية في وسط يفتقر لهذه الأراضي. أصبحت هذه المراكز مقرات لأهم التجهيزات و الخدمات في المنطقة عكس ما هو في باقي المراكز السكنية الأخرى التي صنفت من قبل سياسات الجماعات المحلية ضمن خانة المناطق المهمشة.

إذا كان من المفروض قاعات العلاج من أبسط وسائل تجهيز الريف فإن ظهورها في المراكز الثانوية بحوض وادي الأبيض بالأوراس يقتصر على 07 مراكز من مجموع 24 مركز أي بنسبة تغطية تقدر بحوالي 7 % (معطيات مديرية التخطيط لولاية باتنة، بسكرة سنة 2008)، ضف إلى ذلك افتقارها للتجهيزات الاجتماعية الأساسية باستثناء الكهرباء الذي قدرت فيها نسبة الربط بحوالي 58 % هذه النسبة تبقى بعيدة عن النسبة المحلية المقدر بـ 67.5 % و الولائية المقدرة بـ 89 % (الجدول التالي)

النسب المئوية لتوزيع التجهيزات الاجتماعية

	آريس	تيغانيمين	إشمول	إينوغيسن

المراكز / نوع التجهيز	م . ب	م . ث	م . ب	م . ث	م . ب	م . ث	م . ب	م . ث
الكهرباء	75	61	90	50	80	40	95	80
الماء	50	/	36	/	80	20	29	/
قنوات صرف المياه	40	/	80	/	75	/	95	/
الغاز	87	/	/	/	76	/	83	/

المصدر : مديرية التخطيط لولاية باتنة 2008

م.ب : مقرات بلدية ، م.ث : مراكز ثانوية

إذن سوء توزيع التجهيزات و الخدمات أدى إلى ظهور فوارق محلية كبيرة في وسط مهمش و شبه معزول خاصة بعد تعثر التجربة الصناعية في نهاية الثمانينات نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مست البلاد و أدت إلى غلق أهم الوحدات الصناعية و ترتب عن ذلك تراجع في نسبة الوظائف بهذا القطاع بنسبة 57 % نهاية سنة 1992 (مديرية المناجم و الصناعة لولاية باتنة 1992)،هذه الفوارق المحلية الكبيرة أصبحت تطرح مشاكل و أعباء مادية كبيرة أمام سكان المناطق الريفية، حيث انخفضت نسبة سكان الريف ببلدية آريس سنة 1966 من 5390 نسمة أي بنسبة 50.5% من إجمالي سكان البلدية المقدر عددهم بـ 10673 نسمة ليصل عددهم سنة 2008 إلى 2242 نسمة أي بنسبة تقدر بحوالي 7% من إجمالي السكان المقدر عددهم 31440 نسمة (R.G.P.H 1966،2008)، بينما بقيت مقرات البلدية تمثل مراكز راحة تعمل على استقطاب السكان و استقرارهم مما يؤثر سلبا في الحياة الزراعية الرعوية بالمنطقة الجبلية.

1-2/- سوء تسيير القطاع الفلاحي:

همشت مختلف مشاريع التسيير الفلاحي كل أعمال تهيئة و إعادة تثمين المحيطات الرعوية و الزراعات الجافة التي كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، و في مقابل ذلك شجعت زراعة الأشجار المثمرة (المشمش و التفاح) التي انتقلت مساحتها من 271 هكتار سنة 1980 لتصل إلى 1117 هكتار سنة 2008. (معطيات مديرية الفلاحة باتنة و بسكرة 1980، 2008).

بينما عرفت زراعة الحبوب في هذه الفترة تراجعا كبيرا حيث انخفضت من 9562 هكتار لتصل إلى 4276 هكتار أي بنسبة نقصان تقدر تقريبا بـ 50 % خلال 28 سنة ، هذه النسبة يمكننا اعتبارها كبيرة في منطقة تفتقد لمؤشرات التنمية.

وجاء هذا التشجيع لزراعة الأشجار المثمرة في ظل غياب قوانين صارمة لحماية المنتج من جهة و من جهة أخرى لم يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية و الأخطار التي قد تنجم عنها خسائر كبيرة حيث:

- وابل من البرد يكفي لإتلاف إنتاج بساتين كاملة، و يحدث ذلك سنويا في المنطقة و يؤدي في بعض الأحيان إلى إتلاف أكثر من 50 % من إجمالي الإنتاج.
- تمركز معظم البساتين على ضفاف المجاري الرئيسية للأودية يجعلها معرضة لخطر الفيضانات والتي أدت في خريف 2006 إلى إتلاف مساحات كبيرة لهذه الزراعة و قدرت بحوالي 400 هكتار أي ما يعادل تقريبا 3/1 من المساحة الإجمالية لهذه الزراعة في منطقة لا يتعدى فيها متوسط الملكية العائلية 8/1 هكتار.
- توالي سنتين أو ثلاثة من الجفاف كافية لتراجع الإمكانيات المائية الموجهة للسقي بنسب كبيرة، خاصة و نحن في منطقة يعتمد فيها السقي على مياه الأودية و الينابيع السطحية، حيث أدت الفترات الجافة خلال المرحلة 1996–2001 إلى جفاف حوالي 40 % من بساتين الأشجار المثمرة في حوض وادي عبدي (تقرير صادر عن بلدية ثنية العابد بحوض وادي عبدي،2002).

في ظل هذه الأخطار التي يتحمل الفلاح كل انعكاساتها، تبقى تربية الماشية التي كانت تمثل نسبة كبيرة في الحياة الاقتصادية المحلية تتراجع باستمرار، انخفضت من 230750 رأس سنة 1972 لتصل إلى 35695 رأس سنة 2006 (مديرية الفلاحة باتنة1972–2006)، دون إدراج أسباب ذلك ضمن مخططات الهيئات المعنية بتسيير هذه الثروة الذي أصبح نشاطها يمثل رمز للتخلف و الحرمان في وسط يتعدى فيها معدل البطالة 30 % وذلك انطلاقا من الواقع الميداني، هذا عكس ما جاء في الإحصائيات الوطنية لسنة 2008 التي تقدر معدل البطالة بـ 11.90%.

1–3/– الضغط الديمغرافي :

بعد الاستقلال سجلت المنطقة الجبلية معدلات نمو سكانية معتبرة قدرت خلال الفترة 66/77 بحوالي 2.23 % و بلغت خلال الفترة 2008/98 حوالي 1.86 %، سجلت المنطقة على إثر هذه المعدلات زيادات سكانية معتبرة انتقلت من 44696 نسمة سنة 1966 لتصل إلى حوالي 146782 سنة 2008، أي أن خلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان بأكثر من ثلاثة مرات، ترتب عن هذه الزيادات ضغط سكاني أدى إلى انخفاض في نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة التي أصبح متوسطه يقدر بحوالي 3.31 هكتار/فلاح (R.G.P.H.2008)، مما أدى إلى تراجع الاعتماد على العمالة في القطاع الفلاحي التي انخفضت نسبتها من 24 % من إجمالي العمالة سنة 1987 لتصل على 7.3 % من إجمالي العمالة سنة 2008 (R.G.P.H.87.2008).

إذن هذه الوضعية التي آلت إليها المنطقة و التي تفتقر لمشاريع تنموية تجعلنا نطرح إشكالية التنمية في المنطقة الجبلية التي تفوق فيها الفئة العمرية المحصورة بين20 و 30 سنة أكثر من 30 %.

1–4/– الاضطرابات الأمنية :

الخصوصية الطبوغرافية للأوراس جعلت منها خلال العشريتين السابقتين منطقة اضطرابات أمنية كانت سببا في نزوح السكان من مناطق ذات ديناميكية اجتماعية و اقتصادية و أصبحت على إثر ذلك تمثل مناطق مشلولة تماما ومن بين الأمثلة إقليم بلدية لرباع الذي أصبح فارغا تماما من السكان منذ سنة 1992 إلى غاية يومنا هذا إضافة إلى تأثر أقاليم بلديات أخرى كبلدية ثنية العابد، بوزينة، تغنيمين ...إلخ .

حاليا يمكننا اعتبار أماكن ظهور هذه الاضطرابات بمثابة خطوط حمراء أمام العديد من النشاطات خاصة منها الزراعية والرعوية مما أثرسلبيا على الوسط الطبيعي والتنموي بالمنطقة.

2/– إنعكاسات اختلال الحياة الزراعية الرعوية :

مختلف العوامل السابقة أفرزت ديناميكية جديدة في المجال الأوراسي تعمل وفق معطيات اجتماعية ثقافية واقتصادية جديدة أدت إلى استقرار معظم السكان النصف رحل وتمركزهم على مستوى الأحواض ضمن تجمعات سكانية التي تخضع في هيكلتها لمقاييس لا تتعدى في غالب الأحيان خدمات محاور الطرق الكبرى وذلك من أجل الاستفادة من الراحة والنشطات الجديدة التي يمكن أن توفرها لهم هذه المراكز التي أصبحت في ظل مختلف المعطيات التنموية الحالية تتحمل معظم الأعباء التي تطرحها المنطقة.

وفي مقابل هذه الدينامكية همش استغلال معظم المجالات المحلية التقليدية مما أدى إلى ظهور اختلالات على مختلف المستويات الطبيعية والاقتصادية،انجرت عنها انعكاسات سلبية تبدوا جلية على مستوى الأنظمة الجغرافية الطبيعية والتنموية.

2–1/– الآثار على مستوى الأنظمة الجغرافية الطبيعية:

2–1–1/– تدهور غطاء الأحادير (Dégradation du couvert des glacis)

سطوح الأحادير كانت من بين أهم الأراضي الزراعية و تظهر بكثرة في الأقسام الوسطى بالأحواض محاذية عموما للمساطب يعود تاريخيها إلى فترات زمنية مختلفة (Ballais J.L 1981) تكسوها قشر

كلسية أو أسقف من الكونغلوميرا، تظهر في الطبيعة كما في الصور الجوية.

تبدو على سطوح هذه الأحادير مجموعة أعمال التهيئة الزراعية تتمثل في جدران صغيرة عمودية على السطح و أثار عديدة لسواقي الري و السدود الصغيرة (مخطط رقم 01) كل هذه الأعمال هيئت بطريقة لا تسمح بتسرب التربة و المياه. لكن بعد استقرار السكان أهمل الاستغلال الزراعي على مستوى معظم هذه السطوح مما أدى لفقدانها لنسب كبيرة من مكوناتها خاصة الغرين (Limon) و المواد الصغيرة الحجم.

من بين أحسن الأمثلة على ذلك أحادير سفوح جبل زلاطو ضواحي تيغانيمين التي تظهر على سطوحها نسب كبيرة من الحجارة كبيرة الحجم مما يوحي لنا في الظروف الحالية عدم صلاحيتها للزراعة. و هناك حالات أخرى تثبت على وجود أشجار غابية تغطي الجهات العلي لبعض الأحادير(M. Côte-1988)، كما في ثانوث و أصبحت حاليا غير موجودة تماما نظرا لشدة عمل التعرية بعد تدهور أعمال التهيئة.

2-1-2/- هجرة مناطق السيلان (La Migration Des Zone D'épandage) :

تظهر بعض الجهات بالأقدام الجنوبية بالأوراس و بالضبط عند نهاية سلسلة قرقيط بشكل أحدور (Glacis) كبير متعدد الأعمار و موحد مع تموج الحجارة في الجهات العليا منه و الغرين في الجهة السفلى أين تقام سابقا زراعة الحبوب الصحراوية (M. Côte-1988).

في السابق كان المحلين يقيمون سدود تقليدية في الجهات العليا من مناطق السيلان لتحويل المياه لأغراض السقي مما يحمي مناطق السيلان النهائية من خطر الفيضانات.

حاليا يظهر على هذه الأقدام آثار جيومورفولوجية قليلة مع ملاحظة جزء مهم تشكل في مكان المناطق الزراعية و يؤكد لنا ذلك كل من تقسيمات سيناتوس كونسيلت 1980 و الصور الجوية 1973 التي تثبت هجرة منطقة السيلان من مكانها لمسافة تقدر بحوالي 2 كلم عما كانت عليها في السابق (المخطط رقم 02).

2-1-3/- بطء تكوين التربة :

إهمال زراعة أراضي المحيطات الجافة تعرض بقاء سطوحها بدون غطاء نباتي لفترة طويلة من السنة خاصة و أن الجفاف هو الميزة الغالبة للمنطقة، هذا يؤثر أساسا في تحويل كل من موازنات المواد و الماء (Ballais.J.L1992.P22)، و يؤثر سلبا في فجوات تسرب المياه و يساهم بشدة في ضياع حماية المجاري لتسرب المياه مما يعيق التبادلات الغازية و المائية داخل التربة.

2-1-4/- سرعة نشأة الأشكال:

ترك الأراضي بدون زراعة لفترات طويلة يساهم في تعرضها أكثر للتعرية المائية المتسارعة، حيث يتأثر تماسك جزيئات التربة مما يساعد على تسرب المياه الجارية على السطح و هذا بدوره يؤدي إلى ظهور مجاري مائية مختلفة العمق التي تعيق نمو النباتات الطبيعية و يصبح السطح معرض أكثر لأخطار التعرية.

2-1-5/- استمرار تدهور الغابات :

رغم التراجع الكبير لتربية الماشية التي كانت تمثل إحدى أهم عوامل تدهور المحيطات الغابية، فإن مساحة هذه الثروة مازالت في تراجع مستمر نتيجة لمختلف التدخلات البشرية كالقطع العمدي و الحرائق و غيرها، مما أدى إلى تقلص مساحتها بنسبة تقدر بحوالي 43% خلال فترة 2006/1978 (المديريات الغابية باتنة – خنشلة،2006).

استمرار هذا التراجع الغابي في وسط ذو معطيات مناخية يغلب عليها الطابع الجاف الذي يعيق إعادة إحياء النباتات الطبيعية، يجعلنا نتنبأ بمدى الأخطار الطبيعية التي تنجر عن ذلك من انعكاسات سلبية على الحيات الاجتماعية الاقتصادية لسكان الأوراس.

2-2/- الآثار على التنمية :

مفهوم التنمية المحلية محدود جدا في مصطلح الاقتصاد الجبلي، لأن مصطلح الاقتصاد الجبلي يتعلق أساسا بالخصائص الطبيعية و الإمكانيات المحلية (SAKROUHI ALLAL.P-149).

هذه المقاربة تبقى في ظل تطورات أنظمة التسيير الاقتصادي للمنطقة الأوراسية بعيدة عن واقع إمكانيات الوسط، رغم المحاولات التي قامت بها الدولة خلال الثمانينات لإعادة التوازن المفقود نتيجة لتهميش النشاطات الزراعية الرعوية.

لكن غياب الاستثمار في مشاريع تنموية التي يمكنها جر المنطقة و تخطي مختلف مشاكلها الاجتماعية الاقتصادية أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان الذي يمكننا قراءة مؤشراته من خلال :

- النسب المرتفعة للبطالة التي بلغت أكثر من 30 % مقارنة بالنسب الولائية و الوطنية المقدرة على التوالي بـ 11.9 % و 11.3 % خلال سنة 2008 (R.G.P.H.87.2008).
- تصنيف خريطة الفقر لسنة 2001 الصادرة عن مخطط الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر الذي صنف 31 بلدية فقيرة من إجمالي 34 بلدية في جبال الأوراس.(Carte de la Pauvreté en Algérie Mai 2001)

هذه الوضعية التي آل إليها المستوى المعيشي للسكان يضعها أمام أخطار انفجار الاحتياجات الأساسية و حتمية لجوء السكان للبحث عن

مداخيل خارج المنطقة و يؤكد لنا ذلك مختلف نسب الهجرة المرتفعة و العائدات من خارج المنطقة.

سجلت بعض بلديات المنقطة الجبلية نسب مرتفعة للهجرة بلغت في بلدية ثنية العابد حوالي 39% و في بلدية غسيرة 42 % سنة 1988 و ارتفعت هذه الأرقام سنة 1996 لتصل في كل البلديتين السابقتين إلى حوالي 52 % و 47 % على التوالي. هذا الارتفاع تزامن مع فشل معظم المشاريع الاستثمارية و استقرار معظم السكان في المراكز السكنية الكبيرة التي أصبحت تمثل محطات للهجرة خارج المنطقة في اتجاه المدن المجاورة خاصة منها (بسكرة، باتنة، خنشلة) التي سجلت في سنة 1981 حوالي 13 % من إجمالي عمال مناطقها الصناعية من أصول جغرافية تعود إلى دائرة آريس (M. Côte.1988) هذا دون حساب العمالة القديمة من الجهات الأوراسية الأخرى و التي تنشط في باقي القطاعات خاصة منها الأشغال العمومية التي تعرف ديناميكية كبيرة في هذه المدن.

على إثر هذه الهجرات ارتفعت عائدات سكان الأوراس من خارج منطقتهم من 50 % سنة 1989 (Gerard Maurer 1996-P66)، لتصل إلى حوالي 74 % خلال سنة 2004 (تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية 2005).

إذن هذه الوضعية الجديدة التي آلت إليها المنطقة الجبلية التي كانت تؤمن حياة مجتمعاتها بكل مضامينها أصبحت تعاني أمام عصرنة الحياة الزراعية الرعوية رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة الجبلية. هذا يجعلنا نطرح إشكالية مستقبل التنمية في المنطقة الجبلية التي أصبحت معرضة لخطر مختلف المشاكل الاجتماعية الاقتصادية و الطبيعية مما يستدعي تدخلا عاجلا لإعادة النظر في تسيير هذا المجال.

الخاتمة

في الظروف الراهنة و من خلال المعطيات الجديدة يمكننا القول بأن مختلف التدخلات التي تمت في هذا الوسط الجبلي قد خلت بكل توازناته البيئية و الاجتماعية الاقتصادية ، و جعلت منه مسرح لنشاطات التعرية وخزان كبير وظيفته تصدير السكان من مختلف الفئات العمرية و أصبحت المنطقة الجبلية تطرح أعباء كبيرة على المجالات المجاورة خاصة منها الحضرية مما يقودنا إلى إعادة تسيير هذه المجالات و خلق شروط الانتقال بها إلى مستوى مجالات متزنة و تنموية.

الخريطة رقم 01

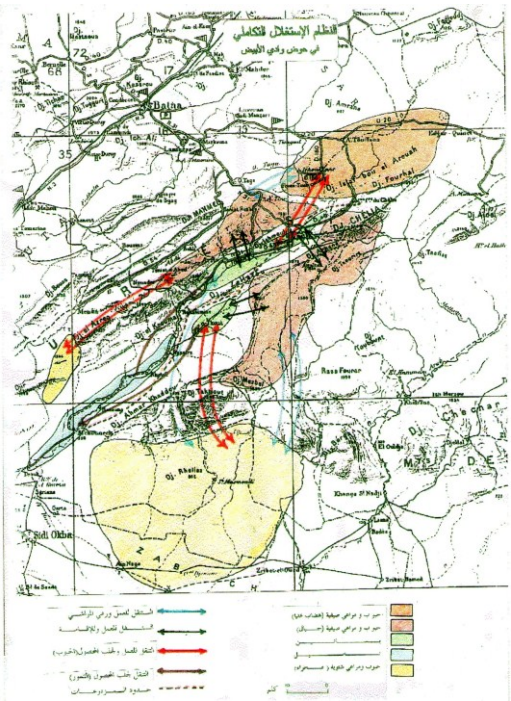

الخريطة رقم 02

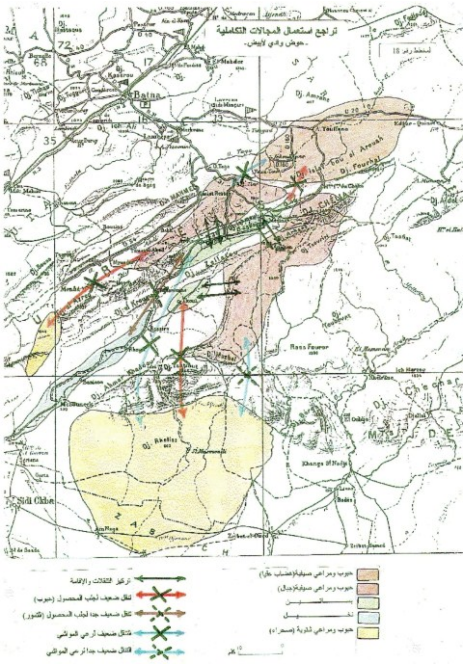

المخطط رقم 01

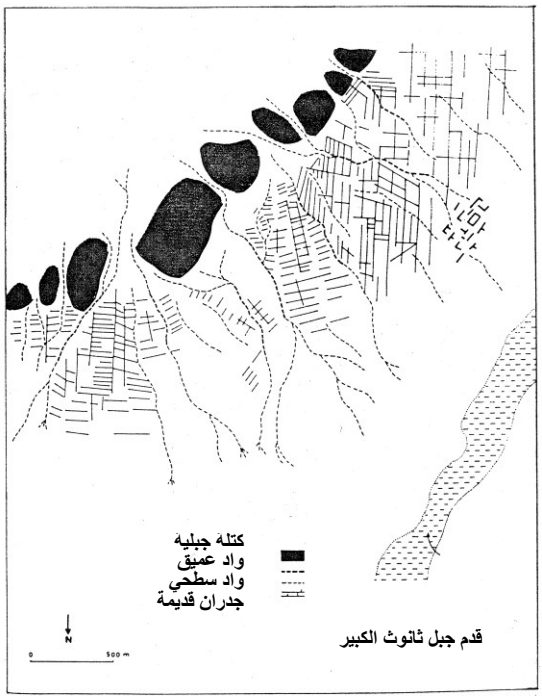

P. Morizot Archeologie De Lourasse P37 1997

المخطط رقم 02

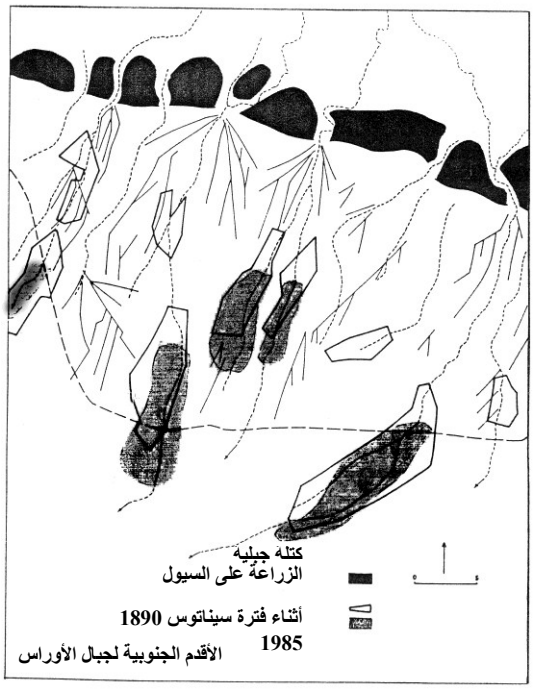

عمل ميداني و الصورة الجوية سنة 1973

قائمة المراجع :

1-Actes du colloque Sefrou Maroc (du 9-11/04/1992). Les régions de piémont au Maghreb.

Ressources et aménagement .

2-Actes du colloque Poitiers (du 4-5/12/1987). Géomorphologie et dynamique des bassins-versants élémentaires en régions Méditerranéennes

3-Benhassine. A 1973 : Le développement agricole de l'Aurès

4-Baradez. J. 1986 : Fossatum Africae – Recherches aériennes sur l'organisation de confins sahariens à l'époque Romaine

5-Ballais . J.L 1981 : Recherches géomorphologiques dans les Aurès. Thèse de Doctorat ès-lettres Paris I. France

6-Birebent. J 1964 : Aquae Romaine –Recherches d'hydraulique dans l'est de l'Algérie –Thèse de Doctorat –Alger.

7-Cote M. 1981. L'espace Algérien –OPU-Alger

8-Maurer G. 1996 : L'homme et les montagnes atlasiques au Maghreb. Université de Poitiers

9-Morizot J. 1991. L'Aurès ou le mythe de la montagne rebelle.

10-Morizot J. 1997. Archéologie aérienne de l'Aurès. CTHS . Paris. France

11-Troin J-F. 1996 : Le Maghreb hommes et espaces

12-Sakrouhi. A 1996. Développement local et économie des montagnes de Beni Haffida

Institut national d'aménagement –Rabat-Maroc

13-محمد الطاهر عزوي 1991

تاريخ الأوراس و نظام التركيبة الاجتماعية و الإدارية أثناء الفترة الاستعمارية.